

تحليل العلاقة بين الانفاق الأستهلاكي الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة ١٩٨١ – ٢٠٠٦

أ.م.د. هيثم عبد القادر الجنابي
الكلية التقنية الادارية – بغداد

المستخلص

يهدف البحث إلى تحديد العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي الحكومي والنتائج المحلي الاجمالي في العراق للمدة ١٩٨١-٢٠٠٦، وتحديد الحجم الأمثل للانفاق الاستهلاكي الحكومي ومحاولة معرفة مدى انتاجية هذا الانفاق. واستخدم نموذج للأجل القصير واخرللأجل الطويل لاختبار ذلك وقد أوضحت النتائج التي تم التوصل إليها أن:-

١. الانفاق الاستهلاكي الحكومي في العراق منتج حيث ان قيمة الانتاجية الحدية لهذا الانفاق موجبة.
٢. الانفاق الاستهلاكي الحكومي اكبر مما ينبغي لان قيمة الانتاجية الحدية لهذا الانفاق اقل من الواحد صحيح.
٣. ان نسبة الانفاق الاستهلاكي الحكومي الى GDP بلغت ٣٣.٥% وهي أعلى من الحجم الأمثل العالمي الذي يبلغ ٢٣%.

المصطلحات الرئيسية للبحث: الناتج المحلي الاجمالي ، الانفاق الاستهلاكي الحكومي ، رأس المال الثابت



مجلة العلوم
الاقتصادية والإدارية
المجلد ١٩
العدد 73
الصفحات ٣٥٢ - ٣٦٢

مقدمة:

تستخدم الحكومات الانفاق كأحد الأذرع التي ترفع بواسطتها من قدرة الاقتصاد على النمو والتطور، فتعد الدولة أكبر مشتري في السوق الداخلية خصوصاً في الدول النفطية ومنها العراق الذي يتميز بتركز عوائد الثروات النفطية الوطنية في يد الدولة وهذه الثروات عادة ما تكون هي مصدر الريع الأكبر ان لم يكن الوحيد المعتمد في هذه الدول، لذلك فإن الدولة بهذه الحسابات تعد هي الأغنى والأكثر انفاقاً مقارنة بأي طرف آخر.

اختلف دور الدولة في الاقتصاد من عصر الى عصر ومن نظام الى اخر وذلك حسب النظام الاقتصادي المطبق وكذلك بحسب المرحلة التنموية التي بلغها ذلك الاقتصاد، فمن المؤكد ان هناك دوراً للدولة ينطلق من قيامها بتقديم السلع التي يستحيل على نظام السوق تقديمها، كما هو الوضع في حالة الدول النامية.

والسؤال هو هل هناك حدود لتدخل الدولة في الاقتصاد عن طريق الميزانية، هل زيادة حجم الانفاق تولد اثاراً ايجابية او سلبية على الاقتصاد، أو النمو الاقتصادي على وجه التحديد؟

ومع ان الانفاق الحكومي ليس العامل الوحيد الذي يؤثر في النمو الاقتصادي إلا انه عامل قوي التأثير، ان نتائج الدراسات التي حاولت شرح دور الانفاق الحكومي في النمو الاقتصادي لم تصل الى نتيجة محدودة في هذا الخصوص. ان دور الانفاق الحكومي في الاقتصاد هو بيان الحجم الامثل لهذا الانفاق وكذلك مدى انتاجية هذا الانفاق.

سوف يركز **هدف البحث** على معرفة طبيعة العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي والنتائج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة من ١٩٨١ ولغاية ٢٠٠٦، وسنقوم بمحاولة معرفة مدى انتاجية هذا الانفاق من ناحية أخرى بأسلوب التحليل القياسي ومقارنته مع الحجم الامثل لهذا الانفاق الذي قدرته دراسات سابقة.

وحاول الباحث دراسة اثر الانفاق الاستهلاكي الحكومي على النمو الاقتصادي المتمثل بالنتائج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي لمدة طويلة تقرب من ٢٥ سنة للوصول الى رؤية واضحة حول دور الانفاق الاستهلاكي الحكومي في الاقتصاد العراقي على الرغم من ان المدة ليست متجانسة وتختلف فيها السياسات الاقتصادية التي اتبعت واختلاف ظروفها وتأثيراتها.

اما **فرضية البحث** هي : ان الانفاق الاستهلاكي الحكومي في العراق منتج واكبر مما ينبغي خلال المدة ١٩٨١-٢٠٠٦.

ولتحقيق الهدف تم تقسيم البحث على المباحث الآتية :-

أولاً : تأثير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

ثانياً : تطور الانفاق الاستهلاكي الحكومي و الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة ١٩٨١-٢٠٠٦

ثالثاً : النموذج القياسي المستخدم والنتائج التي تم الحصول عليها

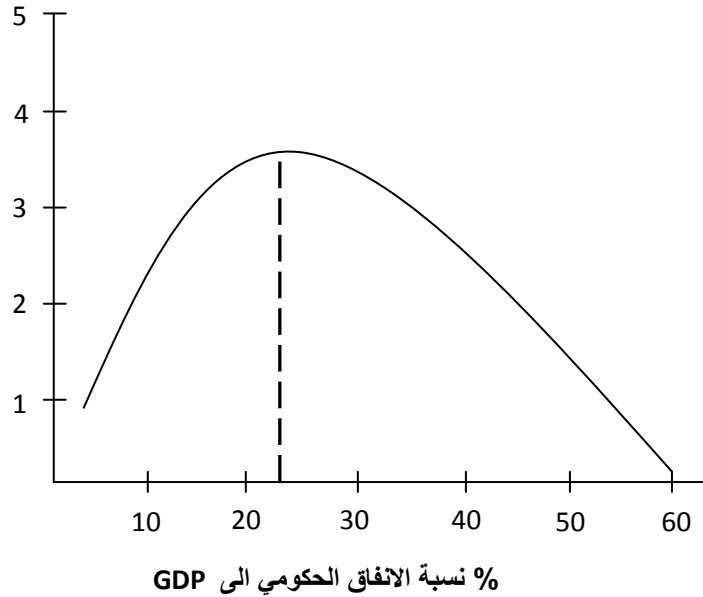


أولاً : تأثير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

انقسم واضعي السياسات بشأن ما اذا كان توسيع الانفاق الحكومي يساعد أو يعرقل النمو الاقتصادي.

ان برامج الانفاق الاستهلاكي الحكومي توفر السلع العامة مثل التعليم والبنية التحتية والدفاع والأمن، ويزعم البعض ان الزيادة في الانفاق الحكومي يمكن ان تعزز النمو الاقتصادي الى حد معين لان الارتفاع الكبير في الانفاق الحكومي يقوض النمو الاقتصادي الذي يبدأ بعدها بالانخفاض تدريجياً كلما ازداد الانفاق الحكومي عن طريق تحويل موارد اضافية من القطاع الانتاجي للاقتصاد الى انفاقاً استهلاكياً^(١). والشكل الآتي يوضح مستويات النمو الاقتصادي GDP مع نسبة الانفاق الحكومي .

معدلات النمو الاقتصادي %



المصدر: دانيال ميتشال ، تأثير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي ، معهد توماس لدراسة السياسات الاقتصادية، واشنطن ، ٢٠٠٥ ص ٣

ان بعض الانفاق الحكومي امر ضروري ، حيث يوضح الشكل ان المستويات الدنيا جدا من الانفاق الحكومي ستعيق النمو الاقتصادي ، ويبدأ النمو الاقتصادي بالارتفاع عندما تمول الدولة الوظائف الأساسية حتى يصل الانفاق الى حجمه الامثل الذي يحقق اعلى معدل للنمو الاقتصادي، لان عند هذه النسبة الفوائد ستفوق التكاليف^(٢).

- وإذا ارتفعت نسبة الانفاق الحكومي الى GDP سيتدرج منحنى معدل النمو الاقتصادي هبوطاً لعدد من الاسباب:
- ١- لان الانفاق الحكومي سيصبح عبئاً وتصبح الحكومة كبيرة جداً ويؤدي الى سوء توزيع النفقات وسوء تخصيص الموارد الاقتصادية على اوجه الاستخدام المختلفة وانخفاض الكفاءة النسبية لها .
 - ٢- زيادة الانفاق الاستهلاكي الحكومي في كثير من الاحيان يقلل من الحافز لزيادة الانتاجية ويدعم بشكل غير مباشر البطالة ، وتصبح الانتاجية لا تحدد دخل الفرد..

وفي مثل هذه الحالات فان التكاليف ستتجاوز المنافع ويدعى هذا المنحنى (بمنحنى ران) (Rahn Curve)



ثانياً : تطور الانفاق الاستهلاكي الحكومي والنتائج المحلي الإجمالي في العراق

يعد العراق من الدول التي ساد فيها القطاع العام وما يزال، لمدة طويلة من الزمن، ونستطيع ان نتابع عدة مراحل مر بها الانفاق الحكومي في العراق خلال المدة ١٩٨١-٢٠٠٦ وهي مدة البحث من خلال الجدول (١) الاتي :

جدول (١)

النتائج المحلي الإجمالي والاستهلاك الحكومي في العراق للمدة ١٩٨١-٢٠٠٦ بالاسعار الجارية وبالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٨ (مليون دينار)

(٦) G/Y% ١٠٠*٢/١	(٥) الاستهلاك الحكومي باسعار عام ١٩٨٨	(٤) GDP باسعار عام ١٩٨٨	(٣) الانفاق العام استهلاكي+ استثماري	(٢) الاستهلاك الحكومي بالاسعار الجارية	(١) GDP بالاسعار الجارية	السنوات
٥٧	١٠٩٥٣,٤	١٩١٩٨,٦	٨٩١١	٥٤١١	١١٣٤٦,٩	١٩٨١
٦١,٨	١٢٣٧٩,٩	٢٠٠٢٦,٨	١١٥٤٧	٧٨٨٦	١٢٧١٤,٧	١٩٨٢
٥٥,٣	٩٧٩١,٤	١٧٦٧٧,٤	١٠٧٤٩	٧١٣٨	١٢٦٢١	١٩٨٣
٤٥,٣	٨٠٠٥,٨	١٧٦٥٦	١٠٧١٨	٦٨٦١	١٤٥٥,٩	١٩٨٤
٤٧,٦	٨٤٢٤,٤	١٧٦٨٥	١٠٤٥٧,٣	٧٣٦٣	١٥٠١١,٨	١٩٨٥
٥٢,٢	٩٧٧١	١٨٦٩٥,٥	١٠٠٣٠,٥	٧٤٢٦	١٤٦٥٢	١٩٨٦
٤٩,٦	١٠١٦٤	٢٠٤٦٠,٢	١١٨٤٦	٩٢٢٩	١٧٦٠٠	١٩٨٧
٥١,٧	١٠٦٣٠	٢٠٥٥٥,٦	١٣٣٦٣	١٠٦٣٠	١٩٤٣٢,٢	١٩٨٨
٤٩,٨	١٠٠٤٨	٢٠١٥٥,١	١٣٩٣٤	١٠٨٧٢	٢٠٤٠٧,٩	١٩٨٩
٤٦,٥	١٤٢٨٥,٥	٣٠٦٧٣,٤	١٤١٧٩	١١٣٥٧	٢٢٨٤٨,٣	١٩٩٠
٣٣,٩	٣٧٦٥,٤	١١٠٨٧,٢	١٧٤٩٧	١٥٦٥٣	٢١٣١٣,٣	١٩٩١
٤٣,٤	٦٢٩٢,٨	١٤٤٩٢,٨	٣٢٨٨٣	٢٥٨٧٦	٥٩٣٤٨	١٩٩٢
٣٤,٤	٦٤٢٣,٧	١٨٦٣٣,٧	٦٨٩٥٤	٥٠٠٦٠	١٢٢٩٩٧,٢	١٩٩٣
٢٤	٤٦١٨,٩	١٩٢٣٩,٦	١٩٩٤٤٢	١٧١٧٤٢	٦٣٠٠٦,١	١٩٩٤
٢٦,٥	٥١٩٩,٨	١٩٦١٩,٣	٦٩٠٧٨٣	٦٠٥٨٤٠	٢٢٥٢٢٦٣,٨	١٩٩٥
١٩,٧	٤٣٢١,٤	٢١٨٣٧,٧	٥٤٢٥٤١	٥٠٦١٠٢	٢٥٥٦٣٠٧	١٩٩٦
١٥,٨	٤٢١٦,٧	٢٦٥٥٥,٧	٦٠٥٨٠٢	٥٣٤٠٩٢	١٥٠٩٣١٤٤	١٩٩٧
١٧,٤	٦٢١٩,٦	٣٥٦٨٣,٢	٩٢٠٥٠١	٨٢٤٧٠٥	١٧١٢٥٨٤٧	١٩٩٨
١٢,٣	٥١٥٩,٦	٤١٧٣٧	----	٨٣١٥٩٢	٣٤٤٦٤٠١٢,٦	١٩٩٩
١٥,٣	٦٥٠٢	٤٢٤٧٨	١٤٩٨٧٠٠	١١٥١٦٦٣	٥٠٢١٣٦٩٩	٢٠٠٠
١٥,٧	٦٨٠٦,٣	٤٣٣٣٥	٢٠٦٩٧٢٧	١٤٩٠٨٦٦	٤١٣١٤٥٦٨	٢٠٠١
١٩,٣	٧٧٨٩	٤٠٣٤٤	٢٥١٨٢٨٥	١٧٦٢٦٨٣	٤١٠٢٢٩٢٧	٢٠٠٢
١٢,٢	٣٣١٣	٢٦٩٩٠	٤٩٠١٩٦١	٣٦٣١١٥٩٤	٢٩٥٨٥٧٨٨	٢٠٠٣
٢٨,٣	٩٤١٦,٩	٣٣١٨٥	٣١٥٢١٤٢٧	١٣٦٠٨٩٤٧	٤٧٩٥٨٥٤٦	٢٠٠٤
٢٢,٩	٧٨٦١,٩	٣٤٢٦٧	٣٠٨٣١١٤٢	١٤٦٨٣٣٩٠	٦٤٠٠٠٠٦٦	٢٠٠٥
١٥,٦	١٢٢٧٢,٢	٧٨٢٨٦	٤٠٣٢٣٤٠٠	١٤٩٨٤٤٥٥٤	٧٣٥٣٣٥٩٨	٢٠٠٦

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجاميع الإحصائية السنوية، اعداد متفرقة.

---- قيم غير متوفرة

فالاتفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي حقق خلال عقد الثمانينات متوسطاً ٥١,٢% بين ١٩٨١-١٩٩٠^(٣).

وبعد عام ١٩٩٠ بدأت النسبة تتراجع لفرض الحصار الاقتصادي وتراجع ايرادات النفط الذي يشكل النسبة العظمى في ايرادات الميزانية لذلك حقق الاتفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي الى GDP متوسط يقدر ٨,٢٣% بين ١٩٩١-٢٠٠٢. وبعد عام ٢٠٠٣ وصلت النسبة الى ١٩,٢% للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ للظروف غير المستقرة التي رافقت تلك المدة .

ولو بحثنا في اهمية الاتفاق الاستهلاكي الحكومي الى الاتفاق الحكومي العام لوجدنا انها كانت مرتفعة طيلة المدة ١٩٨١-١٩٩٠ فقد حقق متوسطا بلغ ٦٨,٣٦% لتلبية متطلبات نفقات الحرب مع ايران رغم تراجع العوائد النفطية والتي ترجمت الى قرارات وتوجيهات بضرورة التقشف التي استنزفت حتى الاحتياطات المالية من العملات الاجنبية. وفي المدة ١٩٩١-٢٠٠٢ بلغت نسبة الاتفاق الاستهلاكي الحكومي الى الاتفاق الحكومي ٨٥,١٢% بسبب انخفاض اجمالي الاتفاق الحكومي خلال المدة ١٩٩١-٢٠٠٢ بنسبة اكبر من انخفاض الاتفاق الاستهلاكي الحكومي بسبب ظروف الحصار التي مر بها العراق خلال تلك المدة. وحافظ الاتفاق الاستهلاكي الحكومي على نسبة مقاربة حتى ٢٠٠٧^(٤).

وقد تغير اجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٨ من ٣٦٣٦,٠ مليون دينار عام ١٩٨١ الى ٨٤٠٥,٤ مليون دينار عام ١٩٩٠.

وفي عام ١٩٩١ هبط اجمالي تكوين رأس المال الثابت الى ١٧١٣,٤ مليون دينار وارتفع الى ٢١٦٢,٧ مليون دينار عام ٢٠٠٢ والى ٢١١٧٧,٣ مليون دينار عام ٢٠٠٧ لارتفاع حجم الناتج المحلي الاجمالي بسبب ارتفاع اسعار النفط المصدر^(٥).

أن حركة تكوين رأس المال الثابت تتوافق مع حركة الاقتصاد العراقي المعتمدة على الثروة النفطية التي أثرت على متغيرات الاقتصاد الكلي.

ثالثاً : النموذج القياسي المستخدم والنتائج التي تم الحصول عليها

النموذج النظري المستخدم في البحث هو دالة الانتاج الكلاسيكية الحديثة(نيو كلاسيك) والذي يأخذ الشكل الآتي :-^(١)

$$Y=F(K,L,G)$$

حيث أن :-

Y=الناتج المحلي الاجمالي GDP

K:اجمالي تكوين رأس المال الثابت

G:الاتفاق الاستهلاكي الحكومي

L : القوى العاملة

سيتمد البحث على تحديد قيمة الاتفاق الاستهلاكي الحكومي كنسبة في الناتج المحلي الاجمالي $g=(G/Y)$ الذي يقيس اثر الاتفاق الاستهلاكي الحكومي على الناتج المحلي الاجمالي في الاجل الطويل.

كما سيتم تحديد قيمة الاتفاق الحكومي على انه معدل النمو في الاتفاق الحكومي $(\Delta G/G)$ الذي يقيس الاثر في الاجل القصير.

لذلك سوف نقوم بدراسة اثر كلا المقياسين للاتفاق الاستهلاكي الحكومي في العراق لتحديد اثر ذلك الاتفاق على الناتج المحلي الاجمالي.



العراق للمدة ١٩٨١-٢٠٠٦

وعليه فان معادلة الاجل الطويل سوف تكون:

$$Y=a+b_1k+b_2G/Y+b_3L+U$$

ومعادلة الاجل القصير تكون

$$(\Delta y/y)=a+b (\Delta L/L) +MPK (\Delta K/Y) +MPG (\Delta g/g) +U$$

b: مرونة الناتج بالعلاقة الى العمل

MPK: الانتاجية الحدية لرأس المال

MPG: الانتاجية الحدية للانفاق الاستهلاكي الحكومي

G/Y :g

U: متغير عشوائي

ان تقديرنا للمعادلة السابقة سوف يمكننا من الاجابة عن السؤالين الاتيين:-

١- هل ان الانفاق الاستهلاكي الحكومي في العراق منتج ام غير منتج ؟ وفي هذا الصدد فان تركيزنا

سوف يكون على اختبار الفرضيتين الاتيتين :-

أ- فرضية العدم : التي تنص على ان الانفاق الاستهلاكي الحكومي في العراق غير منتج اذا كانت

$$0=MPG$$

ب- الفرضية البديلة: التي تنص على ان الانفاق الاستهلاكي الحكومي في العراق منتج اذا كانت

$$قيمة < 0 < MPG .$$

٢- هل حجم الانفاق الاستهلاكي الحكومي في العراق مناسب أو أكبر أو أقل مما يجب وفي هذا الصدد

فسوف نركز على اختبار الفرضيات الآتية :-

أ- فرضية العدم : $1=MPG$ الأمر الذي يعني ان حجم الانفاق الاستهلاكي الحكومي في العراق

مناسب.

ب- الفرضية البديلة الأولى: $0 < MPG < 1$ الأمر الذي يعني ان حجم الانفاق الاستهلاكي الحكومي

في العراق اكبر مما ينبغي لان القطاع الحكومي يصبح اكثر انتاجية عندما يصغر حجم ذلك

القطاع حيث ان الانتاجية الحدية للانفاق الاستهلاكي الحكومي تصغر كلما كبر حجم ذلك الانفاق

(٧)

ج- الفرضية البديلة الثانية $1 < MPG$ ، الأمر الذي يعني ان الانفاق الاستهلاكي الحكومي في العراق اقل مما

ينبغي.

هذه الفرضيات الاخيرة مبنية على ما اطلق عليه "بقانون بارو" الذي ينص على ان حجم الانفاق الاستهلاكي

الحكومي مناسب عندما تكون قيمة الانتاجية الحدية لذلك الانفاق واحداً صحيحاً^(٨).



اما عن النتائج التي تم الحصول عليها فتتلخص :-

١. نتائج نموذج الأجل الطويل:

تشير هذه النتائج الى علاقة قوية بين الناتج المحلي الاجمالي من ناحية، والمتغيرات الداخلة في الدراسة وهي الانفاق الاستهلاكي الحكومي والقوى العاملة وجمالي تكوين رأس المال الثابت من ناحية أخرى.

$$Y=20952.093+3.301K- 49763.5G/Y+ 0.001L$$

$$t: (1.240) (5.977) (-2.503) (0.974)$$

$$R^2 = 79\% \quad F = 32.376$$

حيث ان القيم داخل الاقواس هي احصاءات (t) و R^2 هي معامل التحديد المصحح و(F) لحسن توفيق النموذج.

ان جميع النتائج المصاحبة معنوية^(٩) عدا متغير القوى العاملة L فكانت النتيجة غير معنوية وضعيفة جدا مما يدل على عدم وجود علاقة بين اعداد العاملين وحجم الناتج المحلي الاجمالي وهذه النتيجة متماشية مع الواقع الاقتصادي في العراق لان قطاع النفط وهو المحدد الاساس في حجم GNP طول مدة البحث ، يساهم بنسبة عالية في اجمالي الناتج المحلي ولا يساهم في تشغيل الا نسبة ضئيلة من القوى العاملة، في حين القطاعات الاخرى كالخدمات والتجارة والزراعة تساهم في تشغيل نسبة عالية في القوى العاملة ونسبة اقل في GDP، وهي لا تحدد مسار GDP.

وتدل الاشارة السالبة لمتغير نسبة الانفاق الاستهلاكي الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي ، ان G/Y قد انخفضت خلال مدة البحث فبعد ان شكلت ٥٧% عام ١٩٨١ هبطت الى ٤٦.٥% عام ١٩٩٠ و ١٢% عام ٢٠٠٣ ثم الى ١٥.٦% عام ٢٠٠٦ وبنسبة انخفاض ٢٧% طول المدة رغم ارتفاع GNP خلال المدة ذاتها وكما يوضحها الجدول (١) في البحث.

فأذن هناك علاقة في الاجل الطويل بين GDP وتكوين رأس المال الثابت ومع G/Y .

٢. نتائج نموذج الاجل القصير

$$(\Delta y/y) = a + b(\Delta L/L) + MPK(\Delta k/y) + MPG(\Delta g/g)$$

$$(\Delta y/y) = 0.205 - 4.581(\Delta L/L) + 3.201(\Delta K/Y) + 0.070(\Delta g/g)$$

$$t: (1.067) (-0.917) (8.933) (0.503)$$

$$R^2 = 0.770 \quad F = 27.85 \quad DW = 2.184$$

وللتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي تم استخدام اختبار DW حيث تشير نتائج الاختبار الى رفض الفرضية الخاصة بوجود ارتباط ذاتي للبيانات في هذه المعادلة المقدره . وكانت النتائج مؤيدة لوجود الترابط بين الانفاق الاستهلاكي الحكومي و GDP حيث وجدت العلاقة بين المتغيرين معنوية وموجبة وان كانت ضعيفة بعض الشيء.

وقدرت الانتاجية الحدية للانفاق الاستهلاكي الحكومي بقيمة موجبة اكبر من الصفر واقل من الواحد صحيح (0.070) وحسب الفرضيات المذكورة آنفاً ، فان الانفاق الاستهلاكي الحكومي منتج وهو اكبر مما ينبغي خلال مدة البحث ، وهذا أمر طبيعي ومتوقع حيث ان هذا النوع من الانفاق يحتوي على نفقات قطاعي الامن والدفاع التي تولد طلب استهلاكي يساهم في موجات توليد الدخل القومي.

ولم تكن النتائج معنوية للعلاقة بين الناتج المحلي وتكوين رأس المال الثابت والقوى العاملة حسب احصاءات (t)

ومن الناحية الفعلية اشارت الاحصاءات ان نسبة الانفاق الاستهلاكي الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال مدة الدراسة بلغت ٣٣,٥%^(١٠) في المتوسط وهي نسبة مرتفعة واعلى من نسبة الحجم الامثل للانفاق الحكومي الى GDP التي توصلت اليها الدراسات بحدود ٢٣% كما مر انفاً^(١١) وتعزز هذه النتيجة القول بان الانفاق الحكومي في العراق اعلى من المتوقع وذلك حسب قيمة الانتاج الحدي للانفاق الاستهلاكي الحكومي MPG التي حصلنا عليها في المعادلة.

الاستنتاجات والتوصيات



أولاً : الاستنتاجات

- ١- أوضح نموذج الاجل الطويل ان هناك علاقة قوية بين GDP من ناحية والمتغيرات الداخلة في النموذج G و L و k من ناحية اخرى، كما ان نتائج L و GDP غير معنوية لان القطاع الاستخراجي هو المحدد الاساسي في GDP ومساهمته ضئيلة في تشغيل القوى العاملة.
- ٢- أما نموذج الاجل القصير، فقد اوضح ان الانتاجية الحدية للانفاق الاستهلاكي الحكومي قيمتها موجبة واقل من واحد صحيح، لذلك فان الانفاق الاستهلاكي الحكومي منتج وهو اكبر مما ينبغي خلال مدة البحث.
- ٣- وصلت نسبة الانفاق الاستهلاكي الحكومي في العراق الى GDP ٣٣,٥% لمتوسط مدة البحث وهي مرتفعة واعلى من نسبة الحجم الامثل للانفاق الحكومي الى GDP المقدره بحدود ٢٣%.

ثانياً : التوصيات

- ١- ترشيد الانفاق الاستهلاكي الحكومي، إذ لا بد ان تكون السياسة الانفاقية للدولة قائمة على اساس زيادة النفقات الاستثمارية بنسبة اكبر من النفقات الاستهلاكية لان ذلك يؤدي الى توسيع الطاقات الانتاجية ويسارع في رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- ٢- تنوع مصادر الدخل المحلي بتطوير القطاعات الاقتصادية كالصناعة والزراعة والنقل والمواصلات، وتفعيل دور الايرادات الضريبية كمصدر من مصادر الدخل القومي.
- ٣- يحتاج الاقتصاد العراقي الى معالجات تقوم بها الدولة كونها مالكت الثروات الطبيعية والمتحكمة فيها ، فهي ملزمة بإدارة الاقتصاد وضبط الانفاق العام والخاص بمستوى يتناسب مع حجم الناتج المحلي الاجمالي.



هوامش البحث

- (١) دانيال ميتشل، تأثير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، محمد توماس لدراسات السياسات الاقتصادية، واشنطن، ٢٠٠٥ ص ٣.
- (٢) قدر كارس (Karrs1996) في دراسته للعلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في ١١٨ دولة متقدمة ونامية مقسمة حسب القارات مستخدماً احصائية للمدة ١٩٦٠-١٩٨٥، ان الحجم الامثل للانفاق الحكومي في المتوسط وذلك كنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي هو ٢٣% .
- See : Karrs, Georgios "The Optimal Government size :Further International Evidence on the Productivity of Government Services ",Economic Inquiry, vol.34,1996 pp.193-203.
- (٣) تم احتساب النسبة للمدة ١٩٨١ الى ١٩٩٠ ومن المدة ١٩٩١ - ٢٠٠٢ وما بعد ٢٠٠٣ من البيانات الواردة في الجدول ١ ويمكن ايضا الرجوع الى الرسالة الاتية فيما يخص المدة الاولى وائل سالم جميل، العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات النمو الاجماليه القطاعيه في العراق ١٩٨١-٢٠٠٠، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد ٢٠٠٦ ص ٥٢.
- (٤) تم احتساب نسب الانفاق الحكومي الى الانفاق العام باستخراج متوسط النسبة بين الاعوام ٨١ - ١٩٩٠ و ١٩٩١ - ٢٠٠٢ وما بعد ٢٠٠٣ من الجدول ١
- (٥) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجاميع الاحصائية السنوية، اعداد متفرقة.
- (٦) يستند هذا النموذج على الدراسات التي قدمها كارس
- Karss , Op.cit ,PP 193- 203
- (٧) مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي- النظرية والسياسة ترجمة:محمد ابراهيم منصور (الرياض:دار المريخ للنشر، ١٩٩٩) ص ٥٢٥.
- (٨) تعد دراسة بارو (Barro1990) "الانفاق الحكومي نموذج مبسط من الدراسات الرائدة في هذا المجال فقد وضع تصنيفاً للوصول الى استنتاجات تتعلق بحجم الانفاق الحكومي من ناحية ومدى انتاجية هذا الانفاق من ناحية أخرى، واصبح ما يعرف "قانون بارو" نسبة الى المعايير التي وضعها روبرت بارو في دراسته والذي ينص على ان الحجم المناسب للانفاق الحكومي يصبح عند حده الامثل عندما تكون قيمة الانتاج الحدي لذلك الانفاق واحد صحيحاً.
- See: Barro,Robert ,Government Spending in simple Model of Endogenous Growth, Journal of political Economy, 1990 vol 98 NO.5 PP.103-124.
- (٩) د. عادل عبدالغني محبوب، أصول الاقتصاد القياسي- النظرية والتطبيق، ط١ (بغداد:كلية المنصور الجامعة، ١٩٩٨) ص ٨١.
- (١٠) النسبة محتسبة من متوسط نسبة G/Y في الجدول (١) خلال جميع مدة البحث
- (١١) راجع هامش رقم (٢) في البحث



مصادر البحث*

١. دانيال ميتشل، تأثير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي ، معهد توماس لدراسة السياسات الاقتصادية ، واشنطن، ٢٠٠٥.
٢. Karris, Georgios "The Optimal Government size : Further International Evidence on the Productivity of Government Service", Economic Inquiry, Vol.34,1996.
٣. وائل سالم جميل ،العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات النمو الاجمالية رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد ٢٠٠٦.
٤. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجاميع الاحصائية السنوية،صفحات متفرقة.
٥. مايكل ابدجمان،الاقتصاد الكلي- النظرية والسياسة ترجمة:محمد ابراهيم منصور (الرياض:دار المريخ للنشر،١٩٩٩).
٦. Barro,Robert ,Government Spending in simple Model of Endogenous Growth, Journal of political Economy, 1990 vol 98 NO.5.
٧. د.عادل عبد الغني محبوب، أصول الاقتصاد القياسي- النظرية والتطبيق، ط١ (بغداد:كلية المنصور الجامعة،١٩٩٨).

* رتبت المصادر حسب تسلسل ورودها في البحث



The relation between the governmental consumption expenditure and the economic growth in Iraq for the period 1981-2006.

ABSTRACT

The research aim is to determine the relation between governmental consumption expenditure (GCE) & GDP in Iraq for the period 1981-2006.

The research has determined the scale of optimization for (GCE) & try to know the extent productivity of this expenditure and using the long run & short run model to test. The results clarify the following

- 1-The marginal productivity for the (GCE) is positive so it is productive.
- 2-The (GCE) in Iraq is too high because the marginal productivity for the expenditure less than 1.
- 3- The (GCE) percentage to GNP is 32% is up to national optimal scale which is 23%.

Key words: Gross Domestic Product (GDP), Governmental Consumption Expenditure, Fixed Capital.